الإصلاحات التشريعية و التنظيمية
في قطاع التجارة وآليات حماية المستهلك

الأستاذ بن حميدة أحمد[1]

مقدمة

يشهد العالم حاليا تطورا كبيرا و الجزائر هي جزء من هذا العالم بحيث تشهد نموا متسارعا و بالتالي بات عليها أن تقوم بحماية و رعاية المستهلك وكذا الحفاظ على الاقتصاد الوطني و المساهمة في خلق الثروة و الحفاظ على البيئة و خلق فرص التشغيل و محاربة كل الآفات التي تضر بصحة و جيب المستهلك و هذه المفاهيم هي عبارة عن حلقات مترابطة فيما بينها . وعليه سوف نتطرق في هذه المداخلة إلى بعض النقاط التي تهم المستهلك و كذا كل من يهمه أمر الحماية و رعاية مصالح هذا المستهلك.

المبحث: أجهزة الرقابة كآلية لحماية الاقتصاد الوطني و حماية المستهلك.

من بين هذه الأجهزة منها : المصالح الخارجية لوزارة التجارة و المتمثلة في .

المديريات الجهوية التجارة و هي تسعة 9.

المديريات الولائية للتجارة (48) ← D.C.W

مخابر الجودة و قمع الغش ← 21 مخبر على المستوى الوطني.

مفتشيات الحدود لرقابة الجودة و قمع الغش.

المطلب1: مديرية التجارة للولاية (D.C.W)

تحتوي على خمسة مصالح و هي :

1.مصلحة معالجة حماية المستهلك و قمع الغش.

2. مصلحة معالجة مراقبة الممارسات التجارية و المطاردة المنافسة.

[1] - أستاذ و رئيس مفتشية قمع الغش لولاية البليدة.

3. مصلحة معالجة ملاحظة السوق و الإعلام الاقتصادي.
4. مصلحة معالجة الإدارة و الوسائل .

كل مصلحة تظم على الأكثر ثلاث (3) مكاتب

زيادة على ذلك يمكن عند الحاجة تزويد المديرية الولائية للتجارة بمفتشيات إقليمية للتجارة في حالة تباعد التمركز العمراني عن مقر الولاية.

المطلب الثاني : المديرية الجهوية للتجارة (D.R.C)

- تتولى المديرية الجهوية للتجارة الاتصال مع الهياكل المركزية للوزارة و تقييم نشاطات المديريات الولائية للتجارة و والتأطير و إنجاز كل التحقيقات اللازمة في الميدان التجاري و المنافسة و حماية المستهلك و قمع الغش وإعداد البرامج و التفتيش ....الخ

المطلب الثالث : مخابر الجودة و قمع الغش

لها دور في تحليل و كشف عيوب المواد الاستهلاكية و إصدار كشوفات التحاليل قصد تنوير و توجيه المفتش

المطلب الرابع : المفتشيات للجودة و قمع الغش

لها دور هام في عبور السلع و المنتوجات و دخولها إلى التراب الوطني و هي وموجودة في كل نقاط العبور الحديدية سواء كانت برية جوية أو بحرية. و يستمر أعوان قمع الغش في مراقبة مطابقة هذه المواد للمواصفات القانونية من أجل السماح لها بالدخول إلى الوطن أو ردها و معارضة دخولها في حالة عدم مطابقتها للمقاييس القانونية.

المبحث الثاني : التشريع كآلية تنظيمية لحماية المستهلك:

المطلب 1: قانون حماية المستهلك:

لقد صدر القانون رقم 03/09 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش و هذا جاء معدلا للقانون رقم 02/89.

و من أهم المحاور التي جاء بها القانون ما يلي :

إلزامية النظافة والنظافة الصحية و سلامة المواد الغذائية .

إلزامية أمن المنتوجات ← محفوظة و آمنة و مشروعة ولا تلحق ضرر بالمستهلك.

-إلزامية مطابقة المنتوجات و مبدأ الرقابة الذاتية (d'auto-control)

-إلزامية ضمان السلع و الخدمات و ضمان ما بعد البيع.

-إلزامية إعلام المستهلك← عن طريق الوسم أو وضع العلامات أو أي وسيلة مناسبة.

-حماية المصالح المادية و المعنوية للمستهلك.

-كما ذكر في المادة 21على أهمية إنشاء جمعيات حماية المستهلك

-وهناك إجراءات أخرى ذكرها النص منها:

-غرامة المعالجة (المادة 56 وما تلاها)-القرض الاستهلاكي

-دور أعوان الجودة و قمع الغش و كذا حمايتهم

-مخابر الجودة و قمع الغش

-الخبرة القانونية

-طرق الطعن في الخبرة

-التدابير التحفظية و مبدأ الاحتياط

-المخالفات و العقوبات (من المواد 68 إلى 85)

المطلب الثاني: علاقة مصالح قمع الغش بقطاعات أخرى.

الفرق المشتركة ← (تجارة – بياطرة) ،(تجارة-صحة) ، (تجارة- جمارك).

العلاقات مع القضاء ← إرسال المحاضر للعدالة.

العلاقة مع مراكز البحث ← المشاركة في البحوث العلمية و الملتقيات

المطلب الثالث: الوسائل العلمية و التقنية كآلية لحماية المستهلك.

لقد مكنت الدولة أعوان الجودة وقمع الغش من عدة وسائل علمية و تقنية و هذا من أجل محاربة الغش و التدليس و منها:

إضافة إلى المخابر الجودة و قمع الغش حقيبة المفتش التي تحتوي على عدة وسائل و أجهزة علمية متطورة تسمح للمحقق و المفتش من اكتشاف المخالفات في عين المكان دون القيام باقتطاع العينات.

الخاتمة:

من خلال هذا التدخل المتواضع يتضح لنا الأهمية القصوى المنوطة بالأجهزة الرقابية العمومية في الحفاظ على الاقتصاد الوطني و السهر على حماية و رعاية مصالح المستهلك الذي تعتبر الحلقة الضعيفة في عملية الاستهلاك وعليه نقول إن توسيع الثقافة الاستهلاكية و نشرها و التحسيس بما هي واجب كل فرد ، و إنها الوسيلة الأهم للرقابة من نظام التدليس و الغش و الردع وحده لا تكفي في ضل انتشار هذه الآفات و استفحالها داخل المجتمع.